من كل جانب ولا يجوز لهؤلاء العدول عن التمتع الى
الافراد والقران الا مع الضرورة وشروطه اربعة النية
وان يوقع في اشهر الحج وهي شوال وذو القعدة وذو
الحجة وقيل وعشرة من ذي الحجة وقيل وتسعة وحاصل
الخلاف ان اثناء الحج في الزمان الذي يعلم ادراك
المناسك فيه وباذا ديصح ان يقع فيه بعض افعال
الحج كالطواف والسعي والذبح واذ يأتي بالعمرة والحج في
عام واحد وان يحرم من الميقات بالعمرة وبالحج الا من
مكة وافضلها المسجد وافضله مقام ابراهيم ثم
اوتحت الميزاب ولو احرم بحج التمتع من غير مكة لم
ويستأنفه بها ولو نسي وتعذر العود احرم من

موضعه ولو بعرفة ولو دخل مكة بمتعة وخشي ضيق
الوقت جاز نقلها الى الافراد ويعتمر بفرده بعده وكذا
الحائض والنفساء لو منعهما عذرهما من التحلل
واثناء الاحرام بالحج والافراد هو ان يحرم بالحج اولا من
ميقاته ثم يقضي مناسكه وعليه عمرة مفردة بعد
ذلك وهذا القسم والقران فرض حاضري مكة ولو
عدل هؤلاء الى التمتع اختيارا ففي جوازه قولان
اشبههما المنع وهو مع الاضطرار جائز وشرط نظرية
الاهلة وان يقع في اشهر الحج وان يعقد الاحرام من
الميقات او من دويرة اهله ان كان اقرب
الميقاتين به والقارن كالمفرد غير انه يضم الى احرامه